تحديات العولمة على الإقتصاد الوطني

✍ الدكتور ناصر مراد*- نائب العميد ما بعد التدرج- كلية علوم الاقتصاد والتسيير – جامعة البليدة

المقدمة

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات : الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية . ويرجع الإهتمام المتزايد للعولمة إلى التحولات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد الدولي والتي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول، وكذلك إلى تهديد مصير الدول خاصة تلك الدول الأقل تقدما . ومن أبرز تلك التحولات تكمن في سقوط النظام الإشتراكي سنة 1991 ومن حينها أصبح العالم يشهد عدة تغيرات تحت تأثير توسع وتدعيم نفوذ النظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وفي السنوات الأخيرة أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم تداولا لما أفرزته من آثار وفرضته من تحديات بالإضافة إلى تزايد حدتها وتعدد مظاهرها. ومن أهم إفرازات العولمة يكمن في الحد من حرية الدول في إتخاذ سياسات وطنية مستقلة، ويتضح ذلك جليا في تداخل القضايا الوطنية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول على إتخاذ سياسات إقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة - من ضغوطات قصد الإلتزام بقواعد السوق، وفي ظل هذه المعطيات

* أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة .

أصبح من الضروري معرفة ومواجهة مختلف التحديات التي تفرزها العولمة . في هذا المجال نتساءل عن تحديات العولمة على الإقتصاد الوطني وكيف يمكن مواجهتها ؟ ولمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية :

- تشخيص مفهوم العولمة.
- موضع الإقتصاد الوطني في ظل العولمة.
- تحديد تحديات العولمة.
- مواجهة تحديات العولمة .

أولا : تشخيص مفهوم العولمة

يعبر مصطلح العولمة عن تجاوز الحدود السياسية للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم بأسره، فمفهوم العولمة من الناحية النظرية يعني جعل الشيء على مستوى عالمي متجاوزا الحدود الجغرافية المحددة للدول، ومن مظاهر العولمة ما يلي :

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار بين الدول دون أي حواجز .
- تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل تيار المعلوماتية المتطورة .
- ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات والتي ليست لها إنتماء لدولة محددة .
- تقليص نطاق السيادة الوطنية والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة .
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة والتي تتمحور في المنظمات غير الحكومية، وبحكم العولمة أصبحت عضوة في المنظمات الدولية .
- ظهور فكرة حقوق الإنسان بإعتباره إنسان له الحق في الحياة الكريمة دون أي إستغلال أو إكراه .

ومن الناحية الإيديولوجية تعني العولمة تعميم نمط من الأنماط السياسية والإقتصادية والثقافية والفكرية يختص به مجتمع معين على العالم بأسره، وعليه تعبر العولمة عن توجه إيديولوجي يعكس إرادة الهيمنة على العالم من خلال الدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي في الإقتصاد والسياسة والثقافة. والعولمة الإقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن العودة إلى أفكار الإقتصاد الكلاسيكي التي نادى بها المفكر آدم سميت، ومن أهمها فكرة التبادل الحر التي تقوم على مبدأ – دعه يعمل، دعه يمر- ويتحقق التوازن فيها وفق مبدأ اليد الخفية دون تدخل الدولة .

وتتميز العولمة بظاهرتين، فمن جهة تعتبر مجموعة من العمليات التي تشمل معظم أنحاء العالم أي البعد المكاني للعولمة إذ تعمل على تقليل المسافة الإقتصادية بين الدول . ومن جهة ثانية تتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط بين المجتمعات والدول أي كثافة وسرعة التعامل .

و يمكن أن ننظر إلى العولمة من جانبين أولهما إيجابي والآخر سلبي، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصال والمعلومات والثورات الإلكترونية التي أدت إلى تقلص العالم إلى قرية صغيرة بفضل سرعة المواصلات وتدفق المعلومات وسرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنيت والبريد الإلكتروني، على هذا الأساس تعتبر العولمة ظاهرة إيجابية بحيث تعمل على تسخير العلم في خدمة الإنسان والحضارة . لكن إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروع إيديولوجي يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما

يسمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . في هذا المجال تعمل العولمة على مايلي : [1]

- تسعى إلى محو الخصوصية الثقافية للشعوب غير الغربية .
- تعتبر نظرة أحادية تعسفية تنطوي على نزعة للهيمنة والسيطرة على كل شيء في السياسة والإقتصاد والثقافة والهوية .
- تعتمد على الإستغلال وسلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش والمضاربة والظلم، وتقسيم دولي للعمل سلبي .
- التركيز على فلسفة الربح والبقاء للأقوى، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة والعدالة في التعامل ومراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع .
- لا تحمل عولمة المبادلات عناصر التقدم بل تسمح فقط الدخول إلى الأسواق دون قيود، كما تقوم التجارة الدولية على التوزيع غير المتكافئ بين الأمم وفرض منطق القوة عوضا عن التفاوض .

يتضح مما سبق أن العولمة تعتبر شكل من أشكال الإستعمار غرضها السيطرة والهيمنة على ثروات الدول الضعيفة . كما أنها تسعى إلى التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية . وبناءا على ما سبق نضع الملاحظات التالية :

- ليست العولمة دعوة للتعاون الدولي على أساس العدالة بين كافة الشعوب ولكنها دعوة إلى وجود عالم أحادي يتبع نموذج التطور الرأسمالي الليبرالي، وهيمنة علاقات القوة في العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية، وإعادة النظر في دور الدولة .
- ليست العولمة مشروعا علميا محايدا بل هي مشروع إيديولوجي مذهبي لتبني النموذج الغربي الأمريكي في كل أشكاله وجوانبه .

[1] زكرياء بشير أمين إمام، 2000، ص 181 .

- ليست العولمة ضرورة حتمية على جميع الشعوب بل يمكن للدولة الإنخراط أو عدم الإنخراط في العولمة وذلك حسب موضعها ومصالحها الخاصة .
- تعتبر العولمة مشروع حضاري يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية وتفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية والصينية

إن السعي إلى تحقيق التنمية والمحافظة على الإستقرار الداخلي والخارجي من خلال العولمة مهمة صعبة جدا، بحيث أن العولمة تعد المشاركين بالنمو في التجارة وفي الإستثمار الدولي إلا أنها تزيد من مخاطر عدم الإستقرار والتهميش . [2]

ثانيا : موضع الإقتصاد الوطني في ظل العولمة

في سنة 2000 تدعم الإستقرار المالي الكلي من خلال التراكم المعتبر لإحتياطات الصرف الذي بلغ 21 مليار دولار، وإنتعاش ميزان المدفوعات ومؤشرات المديونية الخارجية المتزامنة مع إستقرار سعر الصرف، وزيادة معتبرة في الإدخار الداخلي، كما سجل فائض الخزينة العمومية الذي قدر ب 122 مليار دج خلال السداسي الأول لسنة 2002، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى التضخم بحيث في السداسي الأول لسنة 2002 سجل 3,23% بينما كان في السداسي الثاني لسنة 2001 يقدر 4,23 %[3] مما يعكس تباطؤ المستوى العام للأسعار .

رغم هذا الوضع الجيد في المؤشرات الكلية خاصة أهمية السيولة وإحتياطات الصرف إلا أننا نلاحظ غياب حركية إنعاش النمو الإقتصادي

---

[2] محمد داواس، 2001، ص 4 .

[3] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2003، ص 80 .

مما يعكس عدم فعالية السياسات المالية والنقدية التي إنتهجتها السلطات العمومية، ومن أهم ملامح هذا الإخفاق نضع الملاحظات التالية :

- أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة إلى عدة إنعكاسات، كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير مضمونة [4].

- إنفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الإقتصادية بحيث في سنة 2001 بلغ مستوى السيولة لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير مستغلة لفائدة المتعاملين الإقتصاديين، كما أن تنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة بالمعايير الدولية، ونشير أن ضعف مساهمته في الدائرة الإنتاجية يؤثر سلبا على ظروف الإنعاش، ورغم إقحام القطاع الخاص في الميدان المصرفي الجزائري إلا أنه لم يتمكن من إثارة المنافسة وتمويل الإستثمار.

- رغم إصلاح النظام الضريبي إلا أن إنتشار ظاهرة التهرب (أكتر من 100 مليار دج سنويا) ووجود إدارة ضريبية غير عصرية سينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي .

- رغم وجود بورصة القيم المنقولة إلا أنها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الإقتصادي، فهي لم تتطور منذ بداية عملها، بالإضافة إلى عدم إثارة المؤسسات العمومية والخاصة للإنضمام، كما أن تسييرها أصبح غير منتج بالنسبة للعدد الضئيل من السندات المسعرة في البورصة .

- بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة فإنها مازالت بعيدة عن المعايير الدولية (التكنولوجية المستخدمة، الأسعار، الجودة ...). ومنذ الشروع في خوصصة المؤسسات العمومية سنة 1996 نلاحظ أن هذه العملية أصيبت بالعديد من الإخفاقات تعود إلى غموض موقف السلطات

[4] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2001، ص 24 .

العمومية وعدم وجود إستراتيجيات في هذا الميدان بالإضافة إلى ضعف آليات التأطير فيما يتعلق بالنشاط الواجب ترقيته في إطار السياسة العامة للدولة، كما أن حل الشركات القابضة في أوت 2001 عقد من مهمة المؤسسات العمومية في البحث عن حلول للعديد من الضغوطات التي تواجهها في مجال التمويل وتسوية وضعية ممتلكاتها .

- رغم التسهيلات الممنوحة في إطار ترقية الإستثمار إلا أن محيط الإستثمار غير مشجع لوجود عدة مشاكل مثل تلك التي تتعلق بالعقار الفلاحي، العقار الصناعي، إجراءات السجل التجاري وضعف شبكات ووسائل الإتصالات .

- رغم الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الإستثمارالمباشر الأجنبي، إلا أن عدم الإستقرار الظرفي والهيكلي الذي يميز تنظيم الميدان الإقتصادي بالإضافة إلى الضغوط الإدارية والوضع الأمني التي شكلت عوامل تنفر الإستثمار باستثناء ميدان المحروقات . أما الإستثمار الخاص فإنه يتميز بالتردد ويقتصر على بعض المجالات مثل الإعتماد على الإستيراد . ونشير أن الإستثمار الأجنبي لن يتحقق إلا إذا قبل القطاع الخاص المحلي توظيف رؤوس أمواله في نشاطات منتجة .

- تشكل الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وهامشية بحيث تمثل سنة 2002 مستوى 3,11 % مما يهدد مستقبل الإقتصاد الوطني .

- يكتسي إتفاق الشراكة الذي أبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001 أهمية بالغة كونه يسعى إلى فتح آفاقا جديدة لإندماج الإقتصاد الجزائري في كيان الإقتصاد الدولي، لكن التأخر التكنولوجي الذي تعرفه مختلف النشاطات، وعدم بلوغ المنتجات الجزائرية مستوى النوعية والقيمة التنافسية العالية التي تتمتع بها منتجات الإتحاد الأوروبي سيؤثر سلبا على الصناعيين الجزائريين، ولا يمكنها دخول السوق الأوروبي بل بالعكس ستصبح الجزائر سوق لمنتجات البلدان المصنعة .

- تعكس المؤشرات الإجتماعية لسنة 2002 إستمرار التوترات الإجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، فقد بلغ معدل البطالة 27,3 % نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية، وعدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة . بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الإجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر إزدادت بحيث أصبحت تفوق أربع مليون شخص فقير .

ثالثا : تحديد تحديات العولمة

في ظل العولمة يواجه الإقتصاد الوطني عدة تحديات إذ تفرض فتح السوق المحلي أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، وتحرير كامل للتدفقات المالية في صالح الدول المتقدمة وذلك بسبب تفوقهم في تمركز رأس المال والإنتاج والإعلام وتتضمن العولمة إقامة نموذج مغاير لمفهوم المواطنة بحيث يسعى إلى الحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة. في هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تسخير العولمة لصالحها من خلال المشروع الساعي لتوحيد العالم في إطار رأسمالية السوق، وتفكيك الاقتصادات الوطنية.

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفيا وبنيويا، فعلى مستوى الظرفية الاقتصادية أصبح الوضع يؤثر على التوازنات الكلية للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطا من قبل بمستوى العجز التجاري فأصبح خلال الثمانينات يرتبط بالاختلالات المالية، ومن بينها عائق المديونية الذي أثر على السياسات الاقتصادية الوطنية، ففرض على الدول أن تحد من تدخلاتها وأن تفتح المجال للخصخصة من أجل الحصول على موارد مالية واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة قصد

استثمارها. لذلك ساهمت العولمة في الحد من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية في مختلف المجالات : التجارة الخارجية، الجمارك، السياسة النقدية والمالية والضريبية. أما على المستوى البنيوي نجد أن المبادلات التجارية والمالية أساسا بين الدول المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعا وخدمات متجانسة تتسم بالكثافة التكنولوجية العالية، لذلك تغير منطق التبادل بحيث أصبح لا يستند على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، بل على مدى سيطرة الدولة على عنصر الابتكار التكنولوجي والعلمي، وعلى أساسها تقاس القدرة التنافسية للمركبات الإنتاجية الوطنية وساهمت التكنولوجيا الجديدة في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض الخامات الطبيعية والذي أدى إلى تدهور أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة مما أدى إلى تضاؤل أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية، ضف إلى ذلك فإن هذا التحول الناتج عن الثورة العلمية التكنولوجية دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات. [5]

وتتميز العولمة بقوة التداخل والاندماج، إذ تتداخل القضايا المحلية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول العربية على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية من ضغوطات قصد الالتزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح هذه الدول. وفي ظل هذا الواقع الجديد يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية.

---

[5] عبد المجيد قدي، 1997، ص 447 .

ولقد تفرز مستلزمات العولمة تناقضات داخل المجتمعات فهي تفرض على الحكومات الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تقوية التنافسية الشمولية للاقتصادات الوطنية على حساب المطالب الإجتماعية مما يؤدي إلى معارضة التوجه نحو العولمة. ففي سنة 1995 شهدت فرنسا أزمة إجتماعية من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة القرارات التوازنية للحكومة في ميدان الضمان الاجتماعي.

وسيؤدي تحرير التجارة إلى تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية. أما الدول المتقدمة فسيساهم في تحريك عملية النمو. وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس -المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي- بقوله: (تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملا محركا للنمو).[6] كما أن الكثير من متغيرات الأزمة في الدول العربية هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الدول المتقدمة للتقليص من مشاكلها، فمثلا يستخدم التضخم كآلية لتصحيح انخفاض معدلات الربح. إذ يؤدي التضخم دور مصحح لحركة الأسعار لتتمكن المؤسسات من الاحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة وهكذا تصبح الدول العربية ضحية النتائج السلبية للعولمة.[7] كما أن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة بين الدول الأوروبية المتقدمة والإقتصاد الوطني الأقل تقدما سوف يؤدي إلى التبعية العربية والقضاء على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال لإستيراد السلع المصنعة ويترتب على ذلك زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة .

---

[6] صالح صالحي، 1999، ص 118 .

[7] عبد المجيد قدي، 1997، ص 450 .

يتضح مما سبق خطورة العولمة مما يقتضي ضرورة مواجهتها والتصدي لها بوسائل فعالة ووفق إستراتيجية واعية .

رابعا : مواجهة تحديات العولمة

تعتبر نتائج الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة محدودة ومكلفة إجتماعيا، بحيث تمكنت من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي بالمقابل لم تنجح في زيادة النمو وتشجيع الإستثمار، وبالتالي لم تتمكن من تحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، لذلك يجب إعداد الإستراتيجيات الفعالة التي تعمل على تأهيل الإقتصاد الجزائري وتمكنه من الإندماج في الإقتصاد الدولي ومواجهة العولمة، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة مايلي :

- ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي وأصالة المجتمع الجزائري .
- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته خاصة في المؤسسة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة وتحسين مردودية الإنتاج .
- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.
- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته خاصة في المؤسسة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة وتحسين مردودية الإنتاج .
- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي.

- يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة. لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخوصصة.
- ضرورة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية قصد زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها وبالتالي قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والتوجه للتصدير .
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تكتسي هذه المؤسسات أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية .
- يجب على المؤسسات العمومية والخاصة عصرنة قدراتها التقنية والتسييرية وزيادة حجم الإستثمارات في النشاطات المنتجة، والعمل على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات .
- يجب على السلطات العمومية تطهير السوق من الممارسات غير المنتظمة، وذلك من خلال إعادة تنظيم الهياكل المكلفة بالرقابة وتزويدها بالوسائل الحديثة .
- ضرورة جدب الإستثمارات الأجنبية وإسهام الإستثمارات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الإقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للإستثمار .
- يجب على السلطات العمومية بذل مجهودات إضافية لتحسين الوضعية الإجتماعية والتكفل بالفئات المحرومة من خلال إعادة تحديد أجهزة الدعم والتدخل الإجتماعي، وإستغلال الموارد المالية الهائلة للإضطلاع بدورها في مجال إعادة التوزيع بفعالية وتلبية التطلعات والحاجيات المستعجلة للمجتمع خاصة في مجال السكن والصحة والتعليم .
- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.

- يجب إصلاح الإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية وتخفيف الضغط الجبائي الحالي الذي يؤثر سلبا على حجم الإستثمار ولا يشجع توظيف العمال ويغذي السوق الموازية ويشجع التهرب الضريبي .
- إصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية .
- تنشيط بورصة الجزائر ووضع برامج إعلامية للترويج عن مجالات وأدوات الإستثمار في الجزائر .
- إعادة الإعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة إستثمارية مشجعة، وذلك بإنشاء السدود وتشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم الموجه لهذا القطاع .
- ضرورة تكوين تكتل تجاري وإقتصادي جهوي كالإتحاد المغاربي وإتحاد الدول العربية قصد زيادة التبادل التجاري وخلق التكامل الإقتصادي على أسس عادلة، كما يجب تدعيم التعاون العربي في مختلف المجالات والتي تشمل مايلي : [8]

- التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات.
- التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية.
- التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية.
- التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية.

- يجب العمل على تكامل الجزائر مع الإقتصاد العالمي باتخاذ تدابير أخرى لتحرير التجارة والخدمات والتدفقات الرأسمالية بالإضافة إلى

[8] إبراهيم العيسوي، 2000، ص 100 .

تعزيز إستيعاب التكنولوجيا الجديدة التي تعد ضرورية لمواجهة التحديات الناتجة عن العولمة .[9]

وللتخفيف من الآثار السلبية للعولمة يجب على الإقتصاد الوطني تطبيق الحماية الفعالة التي تراعي الخصائص التالية :[10]

- أن تكون حماية مؤقتة أي لا تستمر إلى الأبد.
- أن تكون نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة.
- أن تكون حماية متدرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة معينة.
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية، خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والإرتفاع بمستوى القدرة التنافسية لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها في مرحلة إنتقالية للعولمة.

---

[9] كريم النشاشيبي، 1998، ص 137 .

[10] ناصر مراد، 2002، 80.

D

من خلال الغرض السابق يتضح أن التحولات التي تفرزها العولمة تهدد مصير الإقتصاد الوطني، لذلك يجب التكيف معها من خلال تكييف سلوك الأعوان الإقتصاديين، ويواجه مسار إندماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي عدة صعوبات نظرا لإنخفاض النشاط الإقتصادي وعبء المديونية وضعف المساعدة الدولية، بالإضافة إلى الهوة التكنولوجية مع الدول المتقدمة . إن الإندماج في مسار العولمة يقتضي إجراء تأهيل متواصل للإقتصاديات ويتوقف تسهيل الحصول على التكنولوجيات على الشراكة وتوسيع برامج التكوين حتى يساعد على تحسين تنافسية المنتوج المحلي في السوق العالمية،

كما يجب إعتماد إصلاحات وفق منهجية وأسس متينة للإدماج في مسار العولمة .

Y

1- إبراهيم العيسوي [2000]، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي،، العدد 254، بيروت .

2- بثينة حسنين عمارة [2000]، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة .

3- زكرياء بشير إمام [2000]، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوي، عمان .

4- سمير أمين وآخرون، [1999]، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة .

5- صالح صالحي [1999]، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر .

6- عبد المجيد قدي، [1997]، "الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث"، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35، رقم 2، الجزائر .

7- فتح الله ولعلو [1996]، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية منتدى الفكر العربي، عمان .

8- كريم النشاشيبي [1998]، الجزائر : تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن .

9- محمد داواس [2001]، إفريقيا تواجه تحديات العولمة، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38 العدد 4، واشنطن .

10- محيي محمد مسعد [1999]، ظاهرة العولمة (الأوهام والحقائق)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

11- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي [2001]، مواجهة العولمة : ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة .

12- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي [2002]، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002 .

13-ناصر مراد [2002]، دور الدولة في ظل العولمة، في مجلة الإقتصادي، العدد 7، الجزائر.